مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

أثر النفوذ الإيراني -التركي في الشرق الأوسط: دراسة مقارنة للسياسات الخارجية

سرور محمد حسن عبد الرضا
جامعة النهرين، بغداد، العراق.
suroormohammed82@gmail.com

المستلخص

تناولت هذه الدراسة موضوع "أثر النفوذ الإيراني– التركي في الشرق الأوسط: دراسة مقارنة للسياسات الخارجية"، عبر تحليل التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة وأثرها في تصاعد حدة هذا التنافس، من خلال الوقوف على الأبعاد السياسية والعسكرية والجيوبوليتيكية للمنطقة. انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: (التداخل في المصالح الإقليمية بين إيران وتركيا، مع تقارب نسبي في القدرات واختلاف جوهري في الأيديولوجيا، يؤدي إلى نشوء حالة من التنافس الاستراتيجي بينهما، ينعكس في سياسات خارجية متعارضة داخل الشرق الأوسط، ويترك آثارًا سلبية على أمن واستقرار المنطقة). سعت الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية تتعلق بمحاولة فهم طبيعة التنافس الإقليمي بين إيران وتركيا، وحدوده، ومحدداته، وآثاره على منطقة الشرق الأوسط. وتقوم الإشكالية على سؤال رئيس: ما طبيعة التنافس الإقليمي الإيراني–التركي في الشرق الأوسط، وما محدداته وآثاره على المنطقة؟ إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي لدراسة طبيعة العلاقات الإيرانية–التركية، وتفسير عناصر التنافس بينهما، وتحليل المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية المرتبطة بذلك كما اعتمدت على النظرية الواقعية ونظرية اللعبة لفهم سلوك الدولتين وتوازنات القوة والمصلحة فيما بينهما. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة.

الكلمات المفتاحية:

النفوذ الاقليمي، إيران، تركيا، منطقة الشرق الاوسط، السياسة الخارجية.

تاريخ الاستلام: ٢/٢ /٢٠٢٦ تاريخ القبول: ٢٣/٥ /٢٠٢٦ تاريخ النشر: حزيران /٢٠٢٦

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

The Impact of Iranian–Turkish Influence in the Middle East: A Comparative Study of Foreign Policies

Saroor Mohammed Hassan Abdul Ridha

Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq.

suroormohammed82@gmail.com

Abstract

This paper discusses the influence of Iran and Turkey in the Middle East and compares the foreign policies of the two countries. It focuses on the political changes that took place in the region and how these changes made the rivalry between Tehran and Ankara more visible. The main idea of the study is that the overlap of Iranian and Turkish interests, together with a relative balance in capabilities and a clear ideological difference, has produced a form of strategic competition. This competition appears in different regional policies and has affected the security and stability of the Middle East. The paper therefore asks: what is the nature of the Iranian-Turkish rivalry in the Middle East, what are its main drivers, and how does it affect the region? To answer this question, the study uses a descriptive-analytical approach, while drawing on realism and game theory to understand the behavior of the two states and their calculations of power and interest. The study ends with a number of findings and recommendations.

Keywords:

Regional Influence, Iran, Turkey, the Middle East Region, Foreign Policy.

Received: 2/2 /2026 Accepted: 23/5 /2026 Published: June /2026

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المقدمة:

للعلاقات التركية–الإيرانية أهمية قديمة، ويرجع ذلك إلى موقع الدولتين ودورهما في التأثير على توازنات الشرق الأوسط. فتركيا وإيران ليستا بعيدتين عن قضايا المنطقة، بل إن تاريخهما ومصالحهما جعلا حضورهما مستمراً، سواء في فترات التقارب أو في فترات التوتر.

تعد إيران من القوى الإقليمية المهمة، فهي تمتلك موقعاً مؤثراً وموارد بشرية واقتصادية، ولها حضور سياسي واضح. وفي الجهة الأخرى، تمتلك تركيا أيضاً عناصر قوة مهمة، مثل موقعها الجغرافي، وعضويتها في حلف الناتو، وطموحها الاقتصادي والسياسي. لذلك أصبح التنافس بين البلدين جزءاً واضحاً من المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط.

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث من طبيعة التغيرات التي مر بها الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد زيادة التنافس بين إيران وتركيا. فهذا التنافس لم يبق في حدود الخطاب السياسي، بل ظهر في أكثر من ساحة، مثل العراق وسوريا واليمن. ومن هنا تأتي أهمية دراسة الموضوع، لأنه يساعد على فهم كيف تتحرك الدولتان، وكيف يؤثر ذلك في توازن القوى وفي الاستقرار الأمني داخل المنطقة.

كما يحاول البحث أن يقدم قراءة مقارنة للسياسة الخارجية الإيرانية والتركية بطريقة أوضح وأقرب للفهم، بعيداً عن الاكتفاء بالوصف العام. لذلك يستفيد من منهج صنع القرار ونظرية اللعبة، حتى يوضح كيف تفكر كل دولة عند التعامل مع ملفات النفوذ والصراع.

إشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم أثر النفوذ الإيراني–التركي في الشرق الأوسط، وذلك عبر مقارنة سياسة كل دولة وطريقة تعاملها مع ملفات المنطقة. والسؤال الرئيس هو: ما طبيعة أثر النفوذ الإيراني–التركي في الشرق الأوسط، عند مقارنة السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا؟ ومن هذا السؤال تأتي مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

ما هي العوامل الجغرافية والسياسية والأيديولوجية التي تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا؟

ما أبرز مظاهر التنافس الإيراني–التركي في مناطق النفوذ الإقليمية مثل العراق وسوريا؟

كيف انعكس النفوذ الإيراني–التركي على التوازنات الأمنية والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن تصاعد النفوذ الإيراني–التركي في الشرق الأوسط ليس تنافساً عادياً فقط، بل يرتبط بعوامل جغرافية وسياسية وأيديولوجية تؤثر في سياسة كل دولة. ويفترض البحث أن هذا التنافس ساهم في تغيير بعض التوازنات الإقليمية، وزاد من ضعف الاستقرار في مناطق الصراع، خاصة في العراق وسوريا، بسبب تداخل الأدوار وتعارض المصالح.

منهجية البحث

اعتمد البحث على أكثر من منهج حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً. فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لعرض طبيعة العلاقات الإيرانية–التركية وتحليل جوانب التنافس بين الطرفين. كما استفاد من منهج صنع القرار لفهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قرارات إيران وتركيا. واستخدم كذلك المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقة بين البلدين، خاصة قبل عام ٢٠٠٣ وبعده. أما المنهج المقارن، فكان الهدف منه توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين أدوات النفوذ الإيراني والتركي في الشرق الأوسط.

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الاول: الإطار النظري

المطلب الأول: النظرية الواقعية

تعد النظرية الواقعية من النظريات المهمة في دراسة العلاقات الدولية، ومن أبرز مفكريها هانز مورغنثو. وتركز هذه النظرية على القوة والمصلحة الوطنية باعتبارهما من أهم العوامل التي تحرك الدول. ومن خلال هذه النظرية يمكن فهم جانب من سياسة إيران وتركيا في الشرق الأوسط؛ فكل دولة تحاول حماية مصالحها وزيادة نفوذها. فإيران سعت بعد الثورة الإسلامية، وبشكل أوضح بعد عام ٢٠٠٣، إلى تثبيت نفسها كقوة إقليمية، أما تركيا فاتجهت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ نحو سياسة خارجية أكثر حضوراً في قضايا المنطقة (مفاتيح وقويدر، ٢٠١٦: ١٠).

المطلب الثاني نظرية اللعبة

تفيد نظرية اللعبة في فهم تصرفات الدول عندما تدخل في حالة تنافس أو صراع. فهي تساعد على قراءة طريقة حساب المكاسب والخسائر عند صناع القرار. ويمكن النظر إلى العلاقة بين تركيا وإيران من هذا الجانب، باعتبارها علاقة بين طرفين يحاول كل واحد منهما توسيع نفوذه في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لا يعني هذا دائماً أن مكسب طرف يعني خسارة مباشرة للطرف الآخر، لأن بعض الملفات قد تسمح للطرفين بتحقيق مكاسب مختلفة في الوقت نفسه (سهام وانيسة، ٢٠١٥: ١٩).

بالنسبة لإيران، واجه نفوذها في السنوات الأخيرة عدة تحديات. فقد تراجع دور بعض حلفائها في الساحة السورية، كما أثرت التطورات المرتبطة بمحور المقاومة في صورتها الإقليمية. ومع زيادة التوتر بينها وبين بعض دول الخليج، ظهر تقارب تركي–خليجي أوضح، وهو ما اعتبرته تركيا مكسباً سياسياً، بينما رأته إيران مؤشراً على تراجع نسبي في حضورها داخل المنطقة.

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – الإيرانية

المطلب الأول: مراحل التقارب والتوتر في العلاقات التركية – الإيرانية

ترجع العلاقات بين تركيا وإيران إلى فترات قديمة، وخاصة إلى العهد العثماني، حين كان التنافس واضحاً بين الدولة العثمانية السنية والدولة الصفوية الشيعية. وبلغ هذا الصراع ذروته في معركة جالديران عام ١٥١٤م. وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، دخلت العلاقة مرحلة أكثر هدوءاً، خصوصاً مع تبني تركيا شعار "السلام في الوطن والسلام في العالم". ورغم استمرار بعض الخلافات الحدودية، بقي لدى الطرفين اهتمام بالحفاظ على علاقة ثنائية مستقرة نسبياً (فراقد، ٢٠١٤: ٢٥٥).

بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت تركيا وإيران نفسيهما في موقع قريب من التهديد السوفييتي، لذلك اتجهتا إلى التعاون مع الغرب في أكثر من إطار، مثل ميثاق سعد آباد، ثم حلف بغداد، وبعده المعاهدة المركزية (CENTO). كما ظهر جانب اقتصادي في العلاقة من خلال منظمة التعاون الإقليمي للتنمية (RCD) عام ١٩٦٤، التي ركزت على التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة.

لكن العلاقة توترت بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. فقد رأت تركيا العلمانية أن النظام الإيراني الجديد قد يشكل تهديداً لها، خصوصاً مع الحديث عن تصدير الثورة ودعم بعض الجماعات داخل تركيا. وفي المقابل، كانت طهران تنتقد علاقة أنقرة بالولايات المتحدة وإسرائيل، وتعدها مساساً بأمنها القومي (عبدالعاطي، ٢٠١٧: ٢٢٨).

وخلال الحرب العراقية–الإيرانية، احتاجت إيران إلى حدودها مع تركيا لتأمين بعض احتياجاتها، كما حاولت تركيا الاستفادة من الوضع لتحسين علاقتها الاقتصادية مع طهران. ففي عام ١٩٨٠ وُقّع اتفاق تجاري بين الطرفين، وتبادلا الزيارات الرسمية، وكان النفط الإيراني أحد الملفات المهمة في تلك العلاقة (فراقد، ٢٠١٤: ٢٥٦).

وفي عام ١٩٨٥، أُعيد تفعيل منظمة التعاون الإقليمي باسم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بمشاركة إيران وتركيا وباكستان. وكانت إيران تنظر إلى هذه المنظمة كوسيلة تساعدها في الضغط على تركيا لاتخاذ مواقف أقرب إليها خلال الحرب العراقية–الإيرانية، خاصة مع اعتماد العراق على خط أنابيب يمر عبر الأراضي التركية (الأزعر، ١٩٩٣: ١٣٠).

وفي التسعينيات، عادت بعض ملفات الخلاف إلى الواجهة، ومنها التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦، إضافة إلى اهتمام تركيا بالأذريين في إيران، والتنافس بين البلدين في آسيا الوسطى. كما زاد التوتر بسبب اتهام بعض الجهات التركية لحزب الرفاه بمحاولة الاقتراب من النموذج الإيراني (البرصان، ٢٠١٢).

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تغيرت البيئة الإقليمية بشكل كبير. ومع تصاعد الحديث عن الأكراد في شمال العراق، زادت مخاوف تركيا، وهذا دفعها إلى قدر من التعاون الأمني مع إيران. كما أن نشاط حزب العمال الكردستاني وجناحه الإيراني (PAJAK) جعل ملف الأمن الحدودي مهماً للطرفين (البرصان، ٢٠١٢).

وفي عام ٢٠٠٢، رأت إيران أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا قد يفتح الباب أمام علاقة أفضل، بسبب الخلفية الإسلامية للحزب. وقد ساعد ذلك على تخفيف بعض التوتر، وخلق مجالاً للتعاون في عدد من القضايا الإقليمية (البرصان، ٢٠١٢: ٨٩).

المطلب الثاني: أطر وعوامل العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران

يمكن تلخيص أهم العوامل التي تؤثر في العلاقة بين تركيا وإيران في ثلاثة جوانب رئيسية:

١- التوازن الإقليمي: يعد الشرق الأوسط ساحة مهمة للتنافس بين القوى الإقليمية. ومع تراجع الدور العربي في بعض المراحل، برزت قوى مثل تركيا وإيران وإسرائيل، وكل منها يحاول أن يكون له موقع مؤثر في المنطقة. ولذلك بقي التنافس على موقع الدولة المركزية أحد ملامح النظام الإقليمي (الحناحنة، ٢٠١٨: ٩٥).

٢- المصالح الاقتصادية: للاقتصاد دور واضح في العلاقة بين أنقرة وطهران. فالتبادل التجاري ومصادر النفط والغاز جعلت العلاقة بينهما مستمرة رغم الخلافات السياسية. وتعد إيران مورداً مهماً للطاقة بالنسبة لتركيا، بينما تمثل السوق الإيرانية مجالاً مهماً للصادرات التركية والشركات العاملة في النقل والتجارة (العدوان، ٢٠١٣: ٨٥).

٣- الاعتبارات الجيوبوليتيكية: ترى تركيا أن إيران تؤثر في أمنها القومي، خاصة بسبب الحدود الطويلة بينهما وملف الأكراد. كما يرتبط البلدان بملفات مشتركة في العراق، وبحر قزوين، وآسيا الوسطى. ولهذا فإن موقع كل دولة ومجالها الحيوي يجعلان العلاقة بينهما حساسة، تجمع بين التعاون والحذر في الوقت نفسه (الحناحنة، ٢٠١٨: ٤٥).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الثالث/ الدور والمشروع الإيراني والتركي في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: الدور الإيراني في الشرق الأوسط

تعد إيران من أبرز القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، بسبب ما تمتلكه من قدرات بشرية وعسكرية واقتصادية، إضافة إلى تاريخ سياسي وحضاري طويل. وقد بدأ دورها الإقليمي يظهر بوضوح بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ثم ازداد بعد سقوط نظام صدام حسين، لأن العراق كان يشكل حاجزاً مهماً أمام تمدد النفوذ الإيراني (لادمي، ٢٠١٤: ١٢٠).

ومنذ ذلك الوقت، حاولت إيران أن تقدم نفسها كقوة قيادية في العالم الإسلامي، وأن تعيد ترتيب بعض توازنات المنطقة بما يخدم مصالحها. ويرتبط ذلك أيضاً بطبيعتها الفارسية والشيعية داخل محيط عربي سني في الغالب، وهو ما جعلها في حالة تنافس دائم مع عدد من القوى الإقليمية (الحريري، ٢٠١٧).

اعتمدت إيران على أكثر من أداة في سياستها الإقليمية، منها دعم الجماعات القريبة منها مذهبياً وسياسياً، وتوظيف الخطاب الديني، ورفع شعارات مثل دعم فلسطين ورفض الوجود الأمريكي. وقد ساعدها ذلك على الوصول إلى بعض الشرائح العربية التي ترفض التدخلات الأجنبية (لادمي، ٢٠١٤: ٧٦).

كما دعمت إيران حلفاءها في أكثر من ساحة، مثل سوريا ولبنان والعراق واليمن. ففي لبنان برز دعم حزب الله، وفي اليمن ظهر الدعم للحوثيين، أما في العراق فقد توسع حضورها بعد عام ٢٠٠٣ عبر الأحزاب والقوى الشيعية. وهذا يوضح أن إيران لا تعتمد على وسيلة واحدة فقط، بل تمزج بين السياسة والدعم المالي والعسكري والخطاب المذهبي (عبد العزيز، ٢٠١٣).

ومع ذلك، تراجعت صورة إيران لدى بعض الشعوب العربية بعد الثورات العربية، بسبب اختلاف مواقفها من دولة إلى أخرى. فهي دعمت بعض التحركات ورفضت أخرى، خصوصاً في سوريا واليمن. وهذا جعل كثيرين يرون أن موقفها لا يقوم دائماً على المبادئ، بل على حسابات النفوذ والمصلحة (الحريري، ٢٠١٧).

المطلب الثاني: الدور التركي في الشرق الأوسط

عادت تركيا إلى الشرق الأوسط بعد فترة من الانشغال بالغرب وأوروبا، وبدأت تتحرك بسياسة أكثر نشاطاً. وقد ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي، وقوتها الاقتصادية، وقدرتها على مخاطبة المنطقة بلغة سياسية أقل حدة من الخطاب الإيراني. كما رأت أن حرب العراق عام ٢٠٠٣ غيّرت توازنات المنطقة، وفتحت الباب أمام أدوار إقليمية جديدة (زيارة، ٢٠١٥).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

وترتبط هذه السياسة برؤية حزب العدالة والتنمية، خصوصاً الأفكار التي طرحها أحمد داوود أوغلو حول السياسة الخارجية التركية. وقد ركزت هذه الرؤية على عدة نقاط أساسية:

١. المواءمة بين الحرية والأمن.

٢. تسوية النزاعات مع الجوار عبر مبدأ "تصفير المشكلات".

٣. تنويع دوائر التأثير الخارجي.

٤. إعادة تعريف دور تركيا عالمياً عبر أدوات دبلوماسية نشطة.

٥. الانتقال من الدبلوماسية التقليدية إلى الحركية الدائمة والانخراط الإيجابي (زيارة، ٢٠١٤: ٢٢).

وقد ساعدت هذه المبادئ تركيا على تحسين علاقتها بعدد من الدول العربية، بعد أن كانت العلاقة في السابق تميل إلى التوتر أو البرود. كما أصبحت أنقرة حاضرة في قضايا مثل العراق وسوريا والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ولم تعد تكتفي بدور المراقب فقط (زيارة، ٢٠١٤: ١٦٨).

لكن الدور التركي لم يكن سهلاً في كل الملفات. ففي ليبيا وسوريا مثلاً، واجهت تركيا مواقف معقدة، لأنها حاولت في البداية التوازن بين مصالحها وعلاقاتها السابقة، ثم اتجهت لاحقاً إلى دعم المعارضة السورية بعد فشل الوساطة مع النظام (عبد العزيز، ٢٠١٤: ٢٥٥).

المطلب الثالث: المشروعان التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط

في خضم التغيرات الكبرى التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، برز تنافس واضح بين مشروعين إقليميين رئيسيين: الأول إيراني يقوم على نظام حكم ديني (ثيوقراطي)، والثاني تركي يحاول المواءمة بين الإسلام والعلمانية.

في ظل التغيرات الكبيرة التي شهدها الشرق الأوسط، ظهر تنافس واضح بين مشروعين إقليميين: مشروع إيراني يقوم على نظام حكم ديني، ومشروع تركي يحاول الجمع بين الإسلام والعلمانية وتقديم نموذج سياسي مختلف.

السياسة الإقليمية الإيرانية تحمل ملامح مشروع استراتيجي واضح يحاول توسيع نفوذ طهران في محيطها العربي، ويعتمد على عناصر عدة، أبرزها: مد النفوذ في الدول المجاورة، استخدام الملفات الإقليمية كورقة تفاوضية مع القوى الكبرى، ربط الشيعة العرب بإيران، وتصدير الثورة ونشر التشيع (العدوان، ٢٠١٣: ١٠٥).

تعود جذور هذا المشروع إلى ما بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، فأطلقت إيران شعار "تصدير الثورة"، والذي مثّل بداية لعلاقة صعبة ومعقدة مع الدول العربية، امتزجت فيها النزعة القومية الفارسية بالإرادة الدينية للهيمنة الإقليمية. وقد نقل أول رئيس للجمهورية الإسلامية "أبو الحسن بني صدر" عن الخميني قوله: "نريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي، مكون من إيران، العراق، سوريا، ولبنان، وعندها نستخدم النفط وموقع الخليج للهيمنة على بقية العالم الإسلامي" (العدوان، ٢٠١٣: ١٢٤).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

يحمل المشروع الإيراني ملامح استراتيجية واضحة، فهو يحاول توسيع نفوذ طهران في محيطها العربي، عبر مد النفوذ في الدول المجاورة، واستخدام الملفات الإقليمية في التفاوض مع القوى الكبرى، وربط بعض الجماعات الشيعية بإيران، إلى جانب فكرة تصدير الثورة ونشر التشيع (العدوان، ٢٠١٣: ١٠٥).

تعود جذور هذا المشروع إلى ما بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، حين رفعت إيران شعار "تصدير الثورة". ومنذ ذلك الوقت أصبحت علاقتها مع كثير من الدول العربية معقدة، لأنها جمعت بين الطموح الديني والرغبة في توسيع النفوذ السياسي. وقد نُقل عن الخميني قوله حول إقامة حزام شيعي يضم إيران والعراق وسوريا ولبنان، واستخدام النفط وموقع الخليج للتأثير في العالم الإسلامي (العدوان، ٢٠١٣: ١٢٤).

١. تحاول إيران أن تفرض نفسها كقوة إقليمية مستقلة، مستفيدة من غياب مشروع عربي موحد، ومن قدرتها على التحرك في أكثر من ساحة. وتقوم دوافعها على خليط من الاعتبارات العقائدية والأمنية والطموحات التوسعية (باكير، ٢٠١٣: ١١).

٢. السعي لامتلاك السلاح النووي لرفع قدرتها الردعية والترويج لمشروعها في المنطقة (العدوان، ٢٠١٣: ١٢٥).

كما استثمرت إيران في القوة الناعمة عبر:

١. الدبلوماسية الرسمية عبر وزارة الخارجية وسفاراتها، كما أشار الخميني إلى أن "تصدير الثورة" يتم عبر إيصال الصوت الإيراني إلى العالم وليس عبر الجيوش (عبد العزيز، ٢٠١٤).

٢. الخطاب الأيديولوجي المتمثل في دعم القضية الفلسطينية ومهاجمة إسرائيل لكسب تأييد الشارع العربي.

٣. الدبلوماسية الثقافية عبر تنظيم أسابيع ثقافية وإنتاج أفلام تعرّف بالثقافة الإيرانية (الحناحنة، ٢٠١٨: ١١١).

٤. الإعلام، وخاصة قناة "العالم" الناطقة بالعربية، لتوجيه الرأي العام لصالح إيران.

٥. الإنترنت مثل موقع خامنئي الذي يضم قسماً بعنوان "الصحوة الإسلامية" بعدة لغات.

٦. المؤتمرات مثل مؤتمر "الصحوة الإسلامية" عام ٢٠١٢، الذي ربط الثورات العربية بالثورة الإسلامية الإيرانية.

٧. استخدام الدين مباشرة عبر المساجد والشعارات الدينية (عبد العزيز، ٢٠١٤: ٩٠).

لكن هذا المشروع يواجه تحديات داخلية وخارجية. فرغم امتلاك إيران قوة عسكرية ونفوذاً في بعض الساحات، إلا أنها تعاني من أزمات اقتصادية وانقسامات داخلية، كما أن قبول نموذجها في العالم العربي تراجع، خصوصاً بعد مواقفها المتناقضة من ثورات الربيع العربي (لادمي، ٢٠١٤: ٩٨).

ثانياً: المشروع التركي وأدواته

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، تبنت تركيا رؤية مختلفة في السياسة الخارجية، تقوم على فكرة "العمق الاستراتيجي" ومحاولة تقليل المشكلات مع الجوار، بدلاً من التركيز المستمر على التهديدات الخارجية (أرس، ٢٠١٢: ١٥).

ورأى الحزب أن الاستقرار الداخلي يساعد تركيا على التحرك خارجياً بثقة أكبر. لذلك ظل شعار "السلام في الداخل، والسلام في الخارج" حاضراً في الخطاب التركي، وساعد ذلك على زيادة حضور تركيا الإقليمي (عبد العزيز، ٢٠١٤).

ظهر المشروع التركي ضمن ما يسمى بـ"العثمانية الجديدة"، حيث حاولت تركيا بناء علاقات متوازنة مع أطراف مختلفة، وأن تقدم نفسها كوسيط مقبول. وقد ساعدها في ذلك الدعم الغربي الذي كان ينظر إليها كنموذج إسلامي معتدل وقريب من الغرب (باكير، ٢٠١٣: ١٣).

وجاء هذا التوجه أيضاً بسبب الفراغ الاستراتيجي الناتج عن حروب الخليج وتراجع الدور العربي، إضافة إلى أهمية الشرق الأوسط اقتصادياً واستراتيجياً، خاصة في موضوع الطاقة والأسواق (فراقد، ٢٠١٤).

وتتمثل أهداف الاستراتيجية التركية في:

١. تقديم النموذج التركي كنموذج إقليمي بديل.

٢. دعم الاقتصاد التركي عبر مشاريع تنموية في المنطقة.

٣. تقوية موقفها في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (لادمي، ٢٠١٤: ١١٠).

٤. سعت تركيا إلى تقديم نفسها كنموذج سياسي واقتصادي متميز في المنطقة، يقوم على العلمانية والتعددية السياسية والاقتصاد المتطور، خاصة مقارنة بإيران. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، برزت تركيا وإيران كقوتين مؤثرتين في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. وفي هذا الإطار دعمت الولايات المتحدة والدول الغربية تركيا باعتبارها نموذجًا قريبًا من الغرب، في مقابل التخوف من تنامي النفوذ الإيراني وملئه للفراغ السياسي في المنطقة(جمال، ٢٠٠٥: ٢٥).

٥. حماية مصالح الغرب والولايات المتحدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ووفق كتاب "العمق الاستراتيجي" لداود أوغلو، ترتكز السياسة التركية في المنطقة على أربعة مبادئ:

- توفير الأمن للجميع دون تمييز.
- تقوية الحوار السياسي.
- تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- الحفاظ على التعددية الثقافية والمذهبية (حسن، ٢٠١١: ١٨٠).

وتعتمد تركيا إلى حد كبير على أدوات القوة الناعمة، مثل:

١. تفعيل العلاقات الدبلوماسية، خصوصًا مع دول الخليج الغنية بالطاقة.

٢. التدخل في القضايا الإقليمية، كالقضية الفلسطينية والملف السوري والليبي.

٣. دعم الديمقراطية والمبادرات الدولية في المنطقة (أوغلو، ٢٠١٨).

٤. خطاب سياسي معتدل يحترم الآخر ويخاطب العقل العربي.

٥. دعم الجمعيات الفكرية والثقافية ذات الانتشار العالمي.

٦. تسهيل التواصل مع الدول العربية عبر إلغاء التأشيرات (سوريا، الأردن، لبنان...).

٧. الإعلام التركي الموجه للعرب، مثل قناة "التركية" (TRT) (الرحاحلة، ٢٠١٤: ١٤٠).

من خلال ما سبق، يظهر أن علاقة تركيا بالمنطقة تقوم غالباً على المصالح وأدوات القوة الناعمة، أكثر من اعتمادها على خطاب أيديولوجي مباشر مثل إيران. وقد عبّر أردوغان عن هذه الرؤية بقوله إن تركيا لا تريد إمبراطورية، بل تحترم سيادة الآخرين وتبحث عن التعاون القائم على المصالح المشتركة (أوغلو، ٢٠١٨: ٤٥).

يمكن القول إن تركيا وإيران تختلفان في طبيعة النموذج الذي تقدمه كل واحدة منهما. فتركيا تحاول إظهار نفسها كنموذج يجمع بين الدولة القومية والعلمانية والديمقراطية والاقتصاد المتطور، بينما تركز إيران على استقلال قرارها السياسي، ومواردها النفطية، وخطابها الديني والسياسي (جمال، ٢٠٠٥: ١٤).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الرابع

محاور التنافس التركي–الإيراني على الهيمنة الإقليمية

استطاعت تركيا وإيران، كل واحدة بطريقتها، استغلال ضعف الدور العربي الرسمي وبعض التحولات الإقليمية والدولية لتوسيع نفوذهما في الساحة العربية. ولهذا تبدو علاقة كثير من الدول العربية مع الطرفين حذرة، لأنها تتأثر بالتدخلات والخلافات ومبادئ حسن الجوار (الحناحنة، ٢٠١٨: ٨٧).

المطلب الأول: القضايا المؤثرة في التنافس التركي– الإيراني

أولاً– القضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية من القضايا الأساسية في العالم العربي والإسلامي، لذلك اهتمت بها تركيا وإيران، لكن كل دولة تعاملت معها من زاوية مختلفة. فإيران استخدمتها لتعزيز خطابها المقاوم، وتركيا وظفتها ضمن خطاب حقوقي وسياسي أوسع. وفي الحالتين، أصبحت فلسطين جزءاً من أدوات النفوذ الإقليمي.

بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، جعلت إيران دعم القضية الفلسطينية جزءاً مهماً من خطابها الخارجي. أما تركيا، وخاصة في عهد حزب العدالة والتنمية، فقد ركزت على البعد الإنساني والسياسي للقضية، خصوصاً بعد تراجع علاقتها مع إسرائيل. ومع ذلك، وظف الطرفان القضية الفلسطينية لتعزيز حضورهما الإقليمي، مستفيدين من مكانتها الرمزية والشعبية في العالم الإسلامي (كفارنة، ٢٠١٨).

استفادت إيران من أدواتها في لبنان وفلسطين، خاصة عبر دعم قوى المقاومة، لتشكيل محور ضغط في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ورأت طهران أن القضية الفلسطينية تمنحها مساحة مهمة للحضور والتأثير، خصوصاً عندما لا يكفي الضغط في ملفات أخرى مثل العراق وأفغانستان (زيارة، ٢٠١٥: ٤٣).

ويشير "مصطفى اللباد"، مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية، إلى أن تمسك إيران بالقضية الفلسطينية يحقق لها مكاسب متعددة، أبرزها:

١. كسب تأييد قطاعات واسعة من الشارع العربي المتعاطف مع فلسطين.
٢. تأطير القضية في إطار ديني يتيح لإيران تجاوز اتهامات الطائفية، ويوسع دائرة حضورها الإسلامي.
٣. فرض نفسها كقوة إقليمية قادرة على التأثير في مصلحتين استراتيجيتين لواشنطن: أمن إسرائيل وتدفق النفط.
٤. تقوية البنية الأيديولوجية والسياسية للنظام الإيراني داخليًا وخارجيًا.

لذلك، تدرك إيران جيدًا رمزية القضية الفلسطينية، وتسعى لتكريس دورها فيها عبر خطاب ثوري، ودعم ميداني، مستغلة الفراغ العربي من جهة، ومستثمرة هذا الدور للمساومة والضغط على منافسيها الإقليميين (فراقد، ٢٠١٤).

أما تركيا، فقد وظّفت القضية الفلسطينية ضمن رؤيتها الاستراتيجية التي عبّر عنها داوود أوغلو في نظرية "العمق الاستراتيجي". فجعلت من هذه القضية محورًا رئيسيًا في أجندتها السياسية، مدفوعة برؤيتها لنفسها كدولة ذات

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

موقع محوري منفتح على محيطها، ساعية للعب دور الوسيط المقبول من جميع الأطراف، عبر سياسات تقوم على الحوار والتوازن (باكير، ٢٠١٢: ٣).

للقضية الفلسطينية مكانة وجدانية وتاريخية لدى الشعب التركي، وترى حكومة العدالة والتنمية أن استمرار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي يضر باستقرار المنطقة ومصالح تركيا. وبعد أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، عاد الملف الفلسطيني إلى الواجهة بقوة. فقد زاد الاهتمام الدولي بالدولة الفلسطينية، واستفادت إيران من دور حلفائها في المنطقة، بينما صعدت تركيا خطابها الدبلوماسي ضد إسرائيل وشاركت في الجهود الدولية لوقف الحرب (خليفة، ٢٠٢٦).

ثانياً– العراق

غيّر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ميزان القوى في المنطقة. فقد أصبحت الولايات المتحدة موجودة عسكرياً داخل العراق، بينما توسع نفوذ إيران عبر حلفائها المحليين. وفي الوقت نفسه، كان الوجود الكردي في شمال العراق مصدر قلق لتركيا بسبب تأثيره المحتمل على أكرادها في الداخل.

آ– موقف ايران

أصبح العراق ساحة مهمة للتنافس بين طهران وأنقرة. فإيران حاولت تثبيت نفوذ القوى الشيعية القريبة منها، وخشيت في الوقت نفسه من عودة العراق كقوة منافسة لها أو من تراجع دور مرجعية قم أمام مرجعية النجف. لذلك عملت على ملء الفراغ بعد سقوط الدولة العراقية عبر أدوات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية. وبالنسبة لإيران، أصبح العامل الديني جزءاً أساسياً من سياستها، لأن الشيعة تحولوا بعد عام ٢٠٠٣ إلى فاعل مهم في العراق والمنطقة، ولم يعودوا مجرد جماعات مهمشة كما في السابق (زيارة، ٢٠١٥: ٤٦؛ هادي، ٢٠١٣: ٦١).

ب. موقف تركيا

تعاملت تركيا مع العراق كملف أساسي في سياستها الخارجية لسببين رئيسيين. الأول هو القضية الكردية، لأنها تخشى أن يشجع استقلال الأكراد في شمال العراق أكراد تركيا على الانفصال. والثاني هو ملف الطاقة، لأن تركيا تعد ممراً مهماً لنقل النفط والغاز إلى أوروبا. لذلك تهتم أنقرة بوحدة العراق واستقراره، وبحماية التركمان، وباستمرار تدفق النفط من كركوك إلى ميناء جيهان (لادمي، ٢٠١٤: ٢٤٣).

بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١، زادت حدة التنافس الإقليمي حول العراق. ورغم اتفاق تركيا وإيران على خطورة الفراغ الأمني، إلا أن رؤيتهما لمستقبل العراق تختلف. فإيران تفضل عراقاً ضعيفاً تمسك فيه القوى الشيعية بالنفوذ، بينما تريد تركيا عراقاً موحداً وقادراً على تمثيل مكوناته، مع ضمان مصالحها في الشمال ومواجهة حزب العمال الكردستاني (كفارنة، ٢٠١٨: ١٢).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ثالثاً– ثورات الربيع العربي

بعد ثورات الربيع العربي، شهد الشرق الأوسط تغيرات سياسية كبيرة، وظهر الإسلام السياسي بقوة في بعض الدول. وفي هذا السياق، لم يكن التنافس التركي–الإيراني جديداً، لكن الجديد أن كل طرف حاول تقديم نموذجه السياسي على أنه الأنسب للمنطقة.

كانت الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠١٢ مرحلة انتقالية مهمة، فقد شهدت المنطقة تغيرات كبيرة بسبب التدخلات الخارجية في العراق وأفغانستان، ثم بسبب الحركات الشعبية التي أسقطت أنظمة سياسية في عدد من الدول العربية.

بدأت ثورات الربيع العربي من تونس في أواخر عام ٢٠١٠، ثم وصلت إلى مصر ودول عربية أخرى. وكانت المطالب تدور حول تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ساعد سقوط نظام بن علي في تونس ثم أحداث ٢٥ يناير في مصر على تغيير المشهد الإقليمي وفتح المجال أمام قوى سياسية جديدة.

رابعاً – تونس مصر وليبيا

رأت إيران أن الربيع العربي يعكس فشل السياسات الأمريكية والأنظمة المتحالفة معها، لذلك دعمت بعض الثورات ووصفتها بـ"الصحوة الإسلامية". أما تركيا، فقد ركزت على دعم خيارات الشعوب والديمقراطية، مع محاولة الحفاظ على مصالحها واستقرار الدول. وفي الحالتين، حاول كل طرف استثمار الأحداث لتقوية حضوره الإقليمي (العبيدي والنعيمي، ٢٠٢١: ٢٧).

خامساً – القضية السورية

أصبحت الأزمة السورية من أكثر الملفات تأثيراً في العلاقة بين تركيا وإيران. فالخلاف لم يكن فقط حول موقفهما من نظام بشار الأسد، بل ارتبط أيضاً بالأمن والنفوذ وحسابات المستقبل. فكل طرف رأى في سوريا ملفاً حساساً يمس موقعه الإقليمي (باكير، ٢٠١٢: ٢١).

دعمت إيران نظام الأسد بشكل واضح، لأنها تنظر إلى سوريا كحليف استراتيجي قديم ومهم. ورأت طهران أن سقوط النظام سيضعف نفوذها ويقطع جزءاً مهماً من علاقتها بحزب الله وحركات المقاومة. لذلك انتقل دعمها من الموقف السياسي إلى الدعم المالي والعسكري والاستخباراتي، كما شارك الحرس الثوري وفيلق القدس ومقاتلون من حزب الله وميليشيات شيعية أخرى في مساندة النظام السوري. وتذكر بعض التقديرات وجود ما بين ١٣٠٠ و١٨٠٠ عنصر من الحرس الثوري وفيلق القدس داخل سوريا خلال مراحل من الأزمة (زيارة، ٢٠١٥: ٥٠؛ الجبوري، ٢٠٢١: ١٣١؛ عبد الرحمن، ٢٠٢٥: ١٧).

في المقابل، اتخذت تركيا موقفاً حاداً من النظام السوري بعد فشل محاولات الوساطة. ورأت أن الربيع العربي فرصة لتقوية نفوذها عبر دعم التحولات الديمقراطية، كما اعتقدت أن النظام السوري لن يصمد طويلاً. لذلك دعمت المعارضة السورية، أملاً في أن يكون لها موقع إيجابي في سوريا بعد الأسد (لادمي، ٢٠١٤: ٢٣٠).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ومع تطور الأزمة، ظهرت مساحات تعاون محدودة بين تركيا وإيران، خاصة في مسار أستانة وبعض التفاهمات المرتبطة بإدلب والشمال السوري. ويعود ذلك إلى أن الطرفين، رغم الخلاف، يتفقان في القلق من الوجود الأمريكي والجماعات الكردية المسلحة في بعض مناطق سوريا.

فتركيا ترى دعم الولايات المتحدة للمسلحين الأكراد تهديداً لأمنها القومي، بينما ترى إيران أن هذه الجماعات قد تُستخدم لعرقلة نفوذها في سوريا. ومن هنا ظهر نوع من التقارب العملي بين الطرفين، حتى لو بقيت الخلافات الأساسية قائمة في الملف السوري.

في النهاية، كشفت الأزمة السورية حجم التباعد بين إيران وتركيا. فقد دعمت إيران النظام لأنها رأت في بقائه ضماناً لنفوذها، بينما دعمت تركيا المعارضة واعتبرت سقوط النظام احتمالاً وارداً. وهذا الخلاف رفع مستوى التوتر السياسي والإعلامي بين البلدين، وأعاد جانباً من التنافس التاريخي إلى الواجهة (العبيدي والنعيمي، ٢٠٢١: ٣٣).

سادساً – الأزمة اليمنية

برزت الأزمة اليمنية كمحطة أخرى في التنافس التركي–الإيراني. ووصل التوتر إلى مستوى واضح مع انطلاق "عاصفة الحزم"، عندما انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إيران واتهمها بالسعي إلى الهيمنة، وطالبها بالانسحاب من اليمن وسوريا والعراق (دالي، ٢٠١٥).

جاء الموقف التركي نتيجة عدة عوامل، منها القلق من تمدد النفوذ الإيراني، والرغبة في تقوية العلاقة مع السعودية، ومحاولة لعب دور أكبر في المنطقة مع تراجع الحضور الأمريكي. كما ارتبط الموقف التركي بالخوف من تأثير الجماعات غير التابعة للدولة، وهي مشكلة تعرفها أنقرة جيداً من خلال تجربتها مع حزب العمال الكردستاني (دالي، ٢٠١٥).

أما إيران، فبدت مرتبكة في البداية، ودعت إلى وقف العملية والعودة إلى الحل الدبلوماسي. ويرجع ذلك إلى سرعة التحرك السعودي، وانشغال طهران بالمفاوضات النووية، وضعف أهمية الجغرافيا اليمنية مقارنة بملفات أخرى بالنسبة لإيران، إضافة إلى امتلاكها أوراق ضغط في العراق وسوريا ولبنان والخليج (الرنتيسي، ٢٠١٥: ٣).

أعطى التقارب التركي–السعودي في تلك المرحلة دفعة لأنقرة في مواجهة طهران، خاصة في الملف السوري. ورغم أن العلاقات التركية–السعودية شهدت لاحقاً توتراً بعد قضية خاشقجي، بقي هناك قدر من الاتفاق على ضرورة الحد من التدخل الإيراني في اليمن والمنطقة.

سابعاً – البحرين

اختلف موقف إيران من الثورات العربية حسب الدولة ومصالحها فيها. ففي البحرين، دعمت الحراك الشعبي ذي الغالبية الشيعية، مستندة إلى الروابط المذهبية والجغرافية، ورأت فيه فرصة لتقوية نفوذها. وفي المقابل، تدخلت السعودية عبر قوات درع الجزيرة لحماية النظام البحريني والحد من النفوذ الإيراني (الخفاجي، ٢٠١٥: ٢٦٤).

أما تركيا، فاتخذت موقفاً حذراً من أحداث البحرين، بسبب علاقتها مع دول الخليج وحساسية البعد الطائفي. وهذا الحذر أثر في ثقة بعض الدول العربية بالسياسة التركية، خاصة أن أنقرة لم تكن دائماً قادرة على قراءة التحولات العربية بعد الربيع العربي بالسرعة نفسها التي كانت تتوقعها (الخفاجي، ٢٠١٧: ٢٦٠).

وفي الوقت نفسه، حاولت تركيا زيادة حضورها الإقليمي عبر دعم القضية الفلسطينية، والتصعيد السياسي تجاه إسرائيل، والاستفادة من تراجع العلاقات العربية–الإيرانية. وظهر ذلك في مواقفها من تونس ومصر وليبيا وسوريا، حيث حاولت بناء دور يوازي النفوذ الإيراني في المنطقة.

رابعاً. التنافس الاقتصادي المتبادل لتحجيم النفوذ

يعد الاقتصاد عاملاً مهماً في السياسة الخارجية، لأنه قد يدفع الدول إلى التعاون أو التنافس. وفي حالة تركيا وإيران، ساعدت المصالح الاقتصادية على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بينهما، حتى في فترات الخلاف السياسي. ومع ذلك، بقي الاقتصاد جزءاً من التنافس أيضاً، خاصة في ملفات الطاقة والأسواق الإقليمية.

وبهذا، اتبعت الحكومة الإيرانية سياسة تقوم على توظيف الدبلوماسية الاقتصادية لتوسيع علاقاتها التجارية مع عدد من الدول العربية والإفريقية ودول آسيا الوسطى، إلى جانب تقوية تعاونها مع الصين وروسيا، بهدف تخفيف آثار العقوبات الغربية وتقوية نفوذها الإقليمي في مواجهة التمدد التركي. في المقابل، سعت تركيا إلى تقوية علاقاتها مع القوى الإقليمية المناوئة لإيران، خاصة بعد التقارب التركي–السعودي عام ٢٠٢٢، إضافة إلى التقارب التركي–الإسرائيلي، وهذا أثار قلق إيران من تشكل تحالفات إقليمية قد تحد من نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتؤثر في مصالحها الاقتصادية وخصوصاً صادرات الغاز (الغنيمي، ٢٠٢٢: ١٦).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المطلب الثاني: انعكاسات التنافس التركي–الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

أولاً: الأبعاد العسكرية

يدفع التنافس بين تركيا وإيران إلى زيادة الاهتمام بالتسلح في المنطقة، لأن كل دولة تحاول تقوية قدراتها العسكرية في مواجهة نفوذ الطرف الآخر. وهذا قد يرفع احتمال حدوث صراعات إقليمية ويضعف فرص الاستقرار على المدى الطويل. كما أدى التنافس الأمني بين البلدين إلى زيادة عدم الثقة وتقليل فرص التعاون في ملفات مشتركة مثل مكافحة الإرهاب والأمن البحري. كذلك ساعد هذا التنافس على استمرار الصراعات بالوكالة، إذ يعتمد كل طرف على حلفائه المحليين لتحقيق أهدافه، مما يزيد من الأزمات ومعاناة الشعوب في عدد من دول المنطقة (مطر، ٢٠٢٥: ٢٨).

ويُعد التنافس الأمني والعسكري بين تركيا وإيران من أبرز التحديات التي تواجه الشرق الأوسط، مع سعي كل منهما إلى ترسيخ نفوذه الإقليمي عبر استراتيجيات مختلفة؛ فتركيا تعتمد بصورة أساسية على قوتها العسكرية التقليدية، في حين ترتكز إيران على شبكة من الجماعات والحلفاء المسلحين. وقد أدى هذا التباين إلى تصاعد التوترات الإقليمية، وجعل تحقيق أمن واستقرار مستدامين أمراً صعباً في غياب تعاون إقليمي حقيقي.

ثانياً: الأبعاد الأمنية والسياسية

عند النظر إلى تطورات الشرق الأوسط منذ أواخر القرن العشرين حتى اليوم، يتضح أن المنطقة مرت بتغيرات كبيرة وسريعة، في وقت تراجع فيه الدور العربي في التأثير على هذه التغيرات، باستثناء بعض الحالات مثل عملية "عاصفة الحزم". وفي كثير من الأحيان، لم تكن الدول العربية هي الطرف الأكثر تأثيراً، بل وجدت نفسها ضمن حسابات القوى الدولية والإقليمية، وهذا ساعد على تراجع دورها في رسم السياسات الكبرى (بيبرس، ٢٠١٧).

في هذا السياق، برزت إيران كقوة إقليمية مؤثرة، مدفوعة بخطاب العداء لإسرائيل وترويجها لتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إسلامية عامة. تزامن ذلك مع بروز تركيا كلاعب إقليمي مهم له طموحاته الخاصة، وهذا أحدث تغيّرًا في معادلات القوة والتوازن في المنطقة، التي باتت تعاني من تداخل الاستراتيجيات الدولية وتضارب المصالح الإقليمية.

شكل تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة فرصة لكل من إيران وتركيا لتوسيع نفوذهما الإقليمي، مستغلين بذلك حالة الفراغ الناتجة عن ضعف النظام السياسي العربي وانحسار فعالية العمل العربي المشترك. فقد غابت القوة العربية القادرة على التأثير، سواء سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا، رغم توفر الثروات والموارد، وهذا أتاح لتركيا وإيران استثمار ذلك التراجع لتحقيق مكاسب استراتيجية، بدعم من ما تمتلكانه من جذور تاريخية وموارد اقتصادية وأدوات نفوذ متنوعة (كوش، ٢٠١٥).

ويذهب عزمي بشارة إلى أن أحد أبرز أسباب خطورة هذا التنافس يتمثل في رؤية المجتمعات العربية لكلا المشروعين التركي والإيراني، فتُعامَل تركيا وإيران لا كدول ذات مصالح، بل كمرجعيات أيديولوجية وروحية، وهذا يمنحهما نفوذًا يتجاوز الأبعاد السياسية إلى تأثيرات عاطفية وفكرية أعمق (كريشان، وبشارة، ٢٠١٢).

وبناءً على ذلك، يمكن تلخيص أبرز الآثار السلبية للتنافس التركي–الإيراني على المنطقة في النقاط الآتية:

١. تعميق الانقسام المذهبي والطائفي داخل العالم العربي.
٢. تصاعد النفوذ التركي والإيراني بالاقتران مع توسع بؤر الأزمات الإقليمية.
٣. تعقيد الأزمات المستعصية، مثل الأزمة السورية واليمنية.
٤. تقويض سيادة بعض الدول بفعل التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية.
٥. انهيار البنى التحتية، وتدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الصراع (كوش، ٢٠١٥).
٦. نشوء جماعات متطرفة جديدة مثل داعش والحوثيين وتفاقم ظاهرة الإرهاب.
٧. تفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين.
٨. انتشار الأسلحة بشكل غير منضبط في المجتمعات العربية.
٩. احتمال دخول المنطقة في سباق تسلح مقلق.
١٠. تقوية مشاريع تقسيم وتفكيك الدول العربية.
١١. تجدد نمط الحرب الباردة بانقسام التحالفات الإقليمية (إيران مع روسيا، وتركيا مع الولايات المتحدة).
١٢. احتمال عودة الولايات المتحدة إلى الانخراط بقوة في قضايا المنطقة بعد تراجع دورها السابق (الحناحنة، ٢٠١٨: ١٢٣).

ورغم أن هذه الآثار تهدد الأمن القومي العربي، يرى بعض الباحثين أن الجانب الإيجابي الوحيد في هذا التنافس هو وقوف كل من إيران وتركيا، رغم أنهما دولتان غير عربيتين، إلى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل، خاصة بعد تحول الصراع من عربي–إسرائيلي إلى فلسطيني–إسرائيلي (زيارة، ٢٠١٥: ٥٠).

ثالثاً– الأبعاد الاقتصادية للتنافس

يظهر التنافس بين تركيا وإيران بوضوح في قطاع الطاقة، لأنه من أهم المجالات المؤثرة في اقتصاد المنطقة وموازين النفوذ. ويسعى كل طرف إلى التحكم في ممرات نقل النفط والغاز من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نحو الأسواق العالمية. فتركيا تعمل على تقوية موقعها كمركز إقليمي للطاقة عبر مشاريع مثل Trans–Anatolian Natural Gas Pipeline، الذي يتجاوز الأراضي الإيرانية، بينما ترى إيران أن ذلك يهدد مصالحها الاقتصادية ودورها في سوق الطاقة (مطر، ٢٠٢٥: ٢٩).

ويمتد التنافس أيضاً إلى الأسواق الإقليمية، خاصة في العراق وسوريا. فإيران تعد مورداً رئيسياً للغاز الطبيعي إلى العراق، بينما تحاول تركيا توسيع حضورها الاقتصادي عبر الاستثمارات والمشاريع التجارية والإنشائية، خصوصاً في إقليم كردستان العراق. وهذا يخلق منافسة مباشرة مع النفوذ الاقتصادي الإيراني داخل السوق العراقية.

تعد إيران وتركيا دولتين محوريتين في الشرق الأوسط، بسبب موقعهما الجغرافي وتشابك مصالحهما. لذلك لا يتوقف تأثير كل دولة عند حدودها، بل يمتد إلى دول الجوار والساحتين العربية والإسلامية. ومع غياب قوة عربية قادرة على ضبط التوازن الإقليمي، يبقى التنافس بينهما عاملاً مهماً في رسم مستقبل المنطقة.

لا يمكن وصف العلاقة بين تركيا وإيران بأنها صداقة كاملة أو عداء كامل. فهي علاقة معقدة، فيها تعاون وحذر وتنافس في الوقت نفسه. ويرجع ذلك إلى التاريخ القديم بين الطرفين، وإلى الخلاف الأيديولوجي، والتنافس في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى المصالح الأمنية المشتركة على الحدود. وقد زاد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من حدة هذا التنافس، لكنه أظهر أيضاً أن أياً من الطرفين لا يستطيع تجاهل الآخر.

ومن هنا يتضح أن فرضية البحث كانت قريبة من الواقع؛ فتركيا وإيران، رغم التقارب الجغرافي وبعض التوازن في القوة، تختلفان سياسياً وعقائدياً، وهذا يجعل العلاقة بينهما متقلبة وتميل إلى التنافس. كما أن هذا التنافس ترك آثاراً سلبية على المنطقة بسبب تضارب المصالح والمشاريع.

ولا يقتصر الخلاف بين البلدين على السياسة فقط، بل يمتد إلى البعد الأيديولوجي أيضاً، خاصة مع حضور الانقسام السني–الشيعي في بعض ملفات المنطقة. لذلك يحاول كل طرف زيادة نفوذه بطرق مختلفة، خصوصاً في الدول التي تعاني من ضعف داخلي أو انقسام سياسي.

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٢ (حزيران ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٤- ٤٠٦
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

النتائج

١.توصلت الدراسة إلى أن وجود قوتين إقليميتين متقاربتين في بعض عناصر القوة ومختلفتين أيديولوجياً يؤدي غالباً إلى التنافس، وأن هذا التنافس يؤثر في بعض التيارات والولاءات داخل المنطقة.

٢.طورت تركيا سياسة خارجية أكثر وضوحاً، تراعي مصالحها في التعامل مع دول الإقليم، وهذا ساعدها على التكيف مع تغيرات الشرق الأوسط.

٣.تعتمد إيران إلى حد كبير على البعد الشيعي في المنطقة، وتستفيد من بعض الفئات المهمشة لدعم نفوذها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٤.زاد الخلاف العقائدي بين الدولتين، خاصة البعد الشيعي–السني، من حدة التنافس، وساعد كل طرف على استخدام هذا البعد للتأثير في مجتمعات المنطقة.

٥.استطاعت تركيا بناء توجه استراتيجي واضح تجاه الشرق الأوسط، مما ساعدها على ترتيب أولوياتها وتوسيع نفوذها.

٦.تكشف أزمات سوريا واليمن والعراق عن تضارب المصالح بين تركيا وإيران، حيث يحاول كل طرف تقديم نفسه كقوة إقليمية مؤثرة.

٧.تتداخل مصالح إيران وتركيا في العراق؛ فهما يتنافسان على النفوذ، لكنهما يلتقيان في رفض قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

٨.كان للتغيرات السياسية الكبرى في الشرق الأوسط، خاصة بعد الربيع العربي، دور واضح في إعادة ترتيب خريطة القوى الإقليمية وإضعاف التوازن التقليدي.

التوصيات

١.من المهم إعادة تنشيط النظام الإقليمي العربي، حتى لا تبقى القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا قادرة على استغلال الفراغات الموجودة لصالح مشاريعها الخاصة.

٢.ينبغي أن يكون للأمم المتحدة والمنظمات الدولية دور أكثر فاعلية في قضايا الشرق الأوسط، بما يساعد على تحقيق الاستقرار ويحافظ في الوقت نفسه على سيادة الدول.

٣.على دول المنطقة تقوية جبهتها الداخلية عبر ترسيخ المواطنة والتماسك الاجتماعي، حتى لا تُستغل الانقسامات الأيديولوجية والطائفية في توسيع نفوذ القوى الخارجية.

٤.تحتاج الدول العربية إلى تنسيق أكبر فيما بينها، ومع تركيا عند وجود مصالح مشتركة، للحد من تمدد النفوذ الإيراني، مع استخدام أدوات سياسية ودبلوماسية واضحة للضغط على طهران حتى تتوقف عن التدخل في شؤون الدول الأخرى.

٥.من الضروري حماية المجتمعات العربية من الانقسامات والطائفية، لأنها تمثل مدخلاً تستغله القوى المتنافسة لتوسيع نفوذها داخل المنطقة.

المراجع

١. أرس، بولنت، حمد، جواد، وآخرون. (٢٠١٢). التحول التركي تجاه المنطقة العربية. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
٢. الأزعر، محمد خالد. (١٩٩٣). الدوائر الإقليمية لعمل السياسة التركية. مجلة شؤون عربية، (٧٤).
٣. أوغلو، أحمد داود. (٢٠١٨). العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات ومنشورات العلوم العربية، ورد على الموقع الالكتروني file:///C:/Users/sony/Downloads%/
٤. العدوان، طايل. (٢٠١٣). الاستراتيجية الإقليمية لتركيا وإيران تجاه الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط.
٥. الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى، & الياس، فراس محمد. (٢٠٢٢). المشروع الجيوسياسي الإيراني والأمن الإقليمي (ط١). المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
٦. الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى(٢٠٢٢). انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على التنافس التركي–الإيراني في الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
٧. الجبوري، احمد فليح حسن(٢٠٢١). الموقف الإيراني من الأزمة السورية(٢٠١١–٢٠١٣). مجلة مدارات إيرانية١١(٣).
٨. البرصان، أحمد. (٢٠١٢). المشروع التركي والمشروع الأوروبي. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
٩. الخفاجي، حيدر عبد الجبار حسوني(٢٠١٧). التنافس السياسي والاقتصادي التركي– الإيراني وانعكاساته الاقليمية، (ط١). مركز العراق للدراسات، العراق.
١٠. العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس، النعيمي، عمر لقمان محمود(٢٠٢١). القضايا المؤثرة على العلاقات الإيرانية– التركية ٢٠٠٥–٢٠٢١، مجلة دراسات اقليمية، ١٨(٥٩).
١١. الحناحنة، عادل. (٢٠١٨). التنافس التركي–الإيراني في المنطقة العربية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
١٢. الرنتيسي، محمود سمير. (٢٠١٥). عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي–الإيراني. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
١٣. الحريري، جاسم يونس. (٢٠١٧). التنافس الإيراني–الخليجي في العراق بعد الانسحاب الأمريكي. مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد.
١٤. باكير، علي حسن. (٢٠١٢). الثورة السورية في المعادلة الإيرانية–التركية: المأزق الراهن والسيناريوهات المحتملة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورد على الموقع الالكتروني https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies.
١٥. باكير، علي حسن. (٢٠١٢). تركيا والقضية الفلسطينية في ظل الربيع العربي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ورد على الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211682923673950.html
١٦. باكير، علي حسن. (٢٠١٣). https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art121.aspx الأبعاد الجيوسياسية للسياسة الإيرانية والتركية حيال سوريا. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورد على الموقع الالكتروني
١٧. بشارة، عزمي. (٢٠١٢). العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٨. بيبرس، سامية. (٢٠١٧). التقارب التركي–الإيراني ومستقبل الأزمة السورية. مجلة شؤون عربية. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة.
١٩. جمال، عمار. (٢٠٠٥). التنافس التركي–الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز (ط١). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٢٠. حسن، كمال عبد الله. (٢٠١١). استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (أطروحة دكتوراه). جامعة السليمانية، العراق.

٢١. دالي، خورشيد. (٢٠١٥، ٧ مايو). عاصفة الحزم واختبار العلاقات التركية–الإيرانية. الجزيرة. على الرابط الالكتروني. https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/2

٢٢. رحاحلة، أحمد سليمان. (٢٠١٤). الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمّان.

٢٣. زانوتي، جي. (٢٠١٢). تركيا: خلفية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. خدمة البحوث في الكونغرس الأمريكي.

٢٤. زيارة، كوثر. (٢٠١٥). التنافس التركي–الإيراني في الشرق الأوسط (٢٠٠٢–٢٠١٥) (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

٢٥. عبد العزيز، دنيا. (٢٠١٤، ٢٠ أكتوبر). الصراع التركي–الإيراني من أجل تعزيز النموذج السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي. صحيفة تركية.

٢٦. عبد الرحمن، هدى عبد الرؤوف(٢٠٢٥). السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٤، مجلة كلية السياسية والاقتصاد،٢٦(٨).

٢٧. عبد العاطي، محمد. (٢٠١٧). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

٢٨. فراقد، سلمان. (٢٠١٤، مارس). العلاقات التركية–الإيرانية. مجلة دراسات إيرانية، (١٥).

٢٩. كفارنه، أحمد. (٢٠١٨). الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً. مجلة دراسات، ٤٥(٤).

٣٠. كمونة، أوراد محمد مالك(٢٠٢١). الازمة الليبية في المنظور التركي والإيراني، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، (٦٤).

٣١. كريشان، محمد، & بشارة، عزمي. (٢٠١٢، ٢١ يناير). تركيا وإيران: تنافس على الزعامة الإقليمية أشعلته الثورات. برنامج حديث الثورة.

٣٢. كوش، عمر. (٢٠١٥، ١٣ مايو). سيناريوهات الفراغ: العرب وسط فوضى الاستراتيجيات العالمية والمصالح الإقليمية. موقع ACT.

٣٣. لادمي، محمد العربي. (٢٠١٤). التنافس التركي–الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط (١٩٩٤–٢٠١٤) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

٣٤. هادي، احسان محمد(٢٠١٣). العلاقات الإيرانية – السعودية، (ط١)، دار ومكتبة البصائر، بيروت.

٣٥. مفاتيح، بلخير، قويدر، خالد(٢٠١٦). التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٢–٢٠١٦(رسالة ماجستير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي.

٣٦. مطر، علي خضر(٢٠٢٥). التنافس الاستراتيجي التركي الإيراني وأثره في منطقة الشرق الأوسط، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية١٢(٩).

٣٧. موساوي، لخضر(٢٠١٧). علاقات تركيا بإيران وانعكاساتها على الأمن في المنطقة العربية منذ ١٩٧٩(رسالة ماجستير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر

٣٨. سهام، دنيدني، انيسة، غدوشي(٢٠١٥). التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١١–٢٠١٥(رسالة ماجستير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.